AL-QANATIR
INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC STUDIES
eISSN: 2289-9944
Vol. 26. No. 1. April Issue (2022)

THE EXTENT OF THE INDEPENDENCE OF POLITICAL PARTIES FROM THE MILITARY INSTITUTION IN LIBYAN LAW: REALISTIC CURRENT STUDY

مدى استقلالية الأحزاب السياسية عن المؤسسة العسكرية في القانون الليبي: دراسة حالية واقعية

Omkaltoum Jilani Arabi Alahresh[i], Abdul Samat Musa[ii] & Lukman Abdul Mutalib[iii]

[i] (*Corresponding author*). Ph.D Student, Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia (USIM). omkaltoom1985@gmail.com
[ii] Professor, Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia (USIM). samat@usim.edu.my
[iii] Associate Professor, Faculty of Syariah and Law, Islamic Universiti Sains Islam Malaysia (USIM). lukman@usim.edu.my

Abstract

The study aims to explore the extent of the independence of political parties from the military institution in the Libyan law from a realistic point of view. As for the methodology of the study, we adopted the descriptive analytical approach that tracks positions and statements. As for the most important findings of the study, the political parties are legally independent because the Libyan legislator granted. The law confirms its independence from the military or paramilitary institutions, and even stressed that by banning them entirely; From a realistic point of view, some political parties are considered non-independent, and their association with battalions and militias led to the interference of these institutions in the affairs of political life and had an effect on them. That's when the political isolation law was passed. As a result of the pressure of militias and military battalions affiliated with some political parties on some members of the National Congress belonging to some parties by voting on it, the political isolation law was implemented by force of arms on some leaders of political parties, and they were removed from assuming any sovereign positions in state affairs, whether administrative or political. This study also recommended setting deterrent penalties for those who violate the provisions of the Constitutional Declaration and laws, in order for the peaceful transfer of power and the building of a civil state based on parties, and so that the state does not turn from a civil state to what is called (the militarization of the state).

Keywords: *Political, Parties, Independence, Military, Libya.*

ملخص البحث

تهدف الدراسة الي استكشاف مدى استقلالية الأحزاب السياسية عن المؤسسة العسكرية في القانون الليبي من الناحية الواقعية .أما عن منهجية الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يتتبع المواقف والتصريحات .وأما أهم النتائج التي توصلت الدراسة إليها أن الأحزاب السياسية من الناحية القانونية مستقلة لأن المشرع الليبي منح

الأطر القانوني الذي يؤكد استقلاليتها عن المؤسسات العسكرية أو شبه العسكرية بل شدد على ذلك بحظرها كلياً عنها؛ أما من الناحية الواقعية تعتبر بعض الأحزاب السياسية غير مستقلة وارتباطها بالكتائب والمليشيات أدى إلى تدخل هذه المؤسسات في شؤون الحياة السياسية وتأثير عليها ؛ وذلك عندما تم إصدار قانون العزل السياسي نتيجة لضغط المليشيات والكتائب العسكرية التابعة لبعض الأحزاب السياسية على بعض أعضاء المؤتمر الوطني التابعين لبعض الأحزاب وذلك بالتصويت عليه وتم تنفيذ قانون العزل السياسي بقوة السلاح على بعض قادة الأحزاب السياسية، وتم عزلهم من تولي أي مناصب سيادية في شؤون الدولةسواء كانت الإدارية أو السياسية. كما أوصت هذه الدراسة بوضع عقوبات ردعة لمن يقوم بمخالفة نصوص الإعلان الدستوري والقوانين ؛وذلك لكي يتم التداول السلمي للسلطة وبناء دولة مدنية عمادها الأحزاب، ولكي لا تتحول الدولة من دولة مدنية إلى مايسمي (بعسكرة الدولة).

الكلمات الدالة: السياسة، الأحزاب، الاستقلال، العسكرية، ليبيا.

المقدمة

إن استقلال المؤسسة العسكرية وعدم تدخلها في الحياة السياسية من الموضوعات المهمة والحديثة التي تسعي لها جميع الدول الديمقراطية وذلك لبناء دولة ديمقراطية عمادها الأحزاب السياسية؛ ويزداد الموضوع أهمية لأن الأحزاب السياسية في ليبيا كان مغيباً طيلة العقود الأربعة الماضية وكان نظام حكم الفرد يمنع تأسيس أو تكوين أي حزب، ويفرض على ذلك العديد من العقوبات التي تصل إلى الإعدام، ولقد قام النظام الحكم االسابق (معمر لقذافي بحل المؤسسة العسكرية (الجيش)، واستبدلها ببعض الكتائب العسكرية بمسميات مختلفة التي يديرها أبنائه وضباط من أفراد قبيلته وكانت وظيفتهم أنها تحمي نظامه السياسي وتقضي علي كل من يعارضه.

ولكن بعد نجاح ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م، الغي المشرع الليبي جميع القوانين التى كانت تمنع إنشاء الأحزاب السياسية ونص على حرية تشكيل الأحزاب السياسية في صلب القانون، ووضع لذلك بعض الضوابط أو القيود التي نص عليها في الإعلان الدستوري. كما نص في العديد من القوانين على استقلال الأحزاب السياسية عن المؤسسة العسكرية، ويقصد هنا باستقلالية الأحزاب أن تمارس الأحزاب السياسية حقوقها ونشاطاتها السياسية دون تأثيرات وسيطرة أي قوى عسكرية أو شبه عسكرية. واستقلال الأحزاب مهم من الناحية القانونية والواقعية وذلك لأنه يتعلق بوجود الحزب ذاته.

مشكلة البحث

لقد عانت ليبيا من نظام حكم الفرد الطاغية (معمر القذافي) الذي كان يرفض الأحزاب السياسية بعنف، وقد أصدر قوانين تجرم الأحزاب وقام بحل الجيش الوطني الليبي لأنه كان يخشى الانقلاب على نظامه. ومع استمرار القمع السياسي اندلعت ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م، واعتمد المجلس الوطني الانتقالي بشكل رسمي التشريعات المتعلقة برفع القيود التي تجرم تشكيل الكيانات السياسية في ٤ يناير٢٠١٢م، وذلك قبيل الانتخابات بنحو الشهرين. وأصدر المؤتمر الوطني العام عدة قوانين تؤيد تكوين الأحزاب السياسية، حيث نص في الإعلان الدستوري الصادر في ٨/٣ /٢٠١١م في المادة (١٥) بأنه: "تكفل الدولة حرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات وسائر منظمات المجتمع المدني ويصدر قانون بتنظيمها ولا يجوز إنشاء جمعيات سرية أو مسلحة أو مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة وغيرها مما يضر بالدولة ...".

ونصّ القانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٢م بشأن تنظيم الأحزاب السياسية في المادة (٦) على أنه: "يحظر على منتسبي الهيئات العسكرية والهيئات المدنية النظامية وأعضاء الهيئات القضائية الانتماء إلى أي حزب سياسي". كما نص في القانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٢م في المادة (٩) على أنه: "يحظر على الحزب إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية أو المساعدة في إقامتها" ونلاحظ أن النصوص القانونية السابقة تتفق على حرية تأسيس الأحزاب، وأن المشرع وضع عدة ضوابط توجب استقلالية الأحزاب السياسية عن المؤسسة العسكرية، وذلك حتى تتمكن من القيام بوظائفها وهي مستقلة استقلالا تاماً وفقا لنصوص القانون. وقد وجدت الباحثة أن إشكالية البحث تكمن في (هل الأحزاب السياسية في ليبيا مستقلة عن المؤسسة العسكرية من ناحية واقعية).

أهداف البحث

تكمن أهداف الدارسة في معرفة الهدف الرئيسي والهدف الفرعي من الدراسة:

أ. الهدف الرئيسي من الدراسة: هو بيان درجة خضوع الأحزاب لسياسية للمؤسسة العسكرية وتنفيذه لتعليماتها، وعدم قدرته على فرض إرادته عليها أو العكس.

ب. أما عن الهدف الفرعي من الدراسة يكمن في الإجابة على التساؤلات التالية:

١. بيان ماهي الأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية في ليبيا.

٢. تحليل الأطر القانوني الذي يحظر على الأحزاب السياسية الإنضمام للمؤسسة العسكرية.

٣. إيضاح هل جميع الأحزاب السياسية غير مستقلة عن المؤسسة العسكرية.

٤. إبراز كيف أترث المؤسسة العسكرية على الأحزاب السياسية من اتخاذ بعض القرارات السيادية والإدارية في الدولة.

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية

بيان تعريف الأحزاب السياسية في اللغة والاصطلاح، ثم بيان نشأة الأحزاب السياسية في القانون الليبي.

المطلب الأول: تعريف الأحزاب السياسية لغة واصطلاحاً

لقد تتعدد التعريفات الخاصة بالحزب لغةً ويتبين أنه لا يوجد اختلاف كبير في التعريفات السابقة سواء العربية أو الغربية، فكل التعريفات تتفق على كون الحزب جماعة ذات وجهة وتسعى نحو هدف. وبالتالي لا يوجد تباين وأهم هذه التعريفات للحزب لغة: "أن الحزب معناه النوبة في ورد الماء، وجاء بمعنى الطائفة والسلاح، والأحزاب جميع من تآلبوا وتظاهروا على حزب النبي صلى الله عليه وسلّم، فكانت موقعة الأحزاب، وأحزاب الرجل جنده، وأصحابه".[١] وعُرف أيضا الحزب هو "الطائفة من الناس، والجمع أحزاب وتحزب القوم صاروا أحزاباً، ويوم الأحزاب هو يوم الخندق، والحزب النصيب".[٢] وتعرّف المعاجم الغربية الحزب أنه: "جماعة من الناس تعتنق وجهة نظر، وتسعى نحو هدف".[٣]

نستنتج أنه لايوجد اختلاف في تعريف الحزب لغة، أما تعريف الأحزاب السياسية تختلف فقهاء الفكر السياسي الغربي وفقهاء الفكر السياسي العربي والقانوني للأحزاب السياسة، فلقد عرّف الأحزاب السياسية (Jean Giquel et André Haoriou) "أن الحزب تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة".[٤] وعرّفه جوزيف لابالومبار الحزب بأنه: "تنظيم رسمي هدفه الرئيسي أن يسيطر وحده أو بالائتلاف مع غيره على إدارة الحكم التي تتولى تنفيذ السياسات العامة".[٥]

وقد عرّف موريس ديفيرجيه الحزب بقوله: "إن الحزب ليس جماعة واحدة ولكنه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة كاللجان الحزبية، وأقسام الحزب، والتجمعات المحلية، حيث كل هذه الجماعات يربطها رابط تنظيمي".[٦] أما فقهاء الفكر العربي فقد عرّفوا الأحزاب السياسية بأنها: "جماعة

---

[١] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد. لسان العرب. بيروت.

[٢] المقري، أحمد بن محمد على الفيومى. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي. بيروت: المكتبة العلمية ج١، ص ١٣٣.

[٣] كامل زهيري. موسوعة الهلال الاشتراكية. نقلا عن فتح الله خضر. طارق. ١٩٨٠. دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي (دراسات مقارنة). لبنان: د.ن، ص ٤٠.

[٤] ربيع، محمد محمود، وآخرون. ١٩٩٤. موسوعة العلوم السياسية. الكويت: دار الوطن ١٩٩٤، ص٥٢٣.

[٥] بوحنية قوى.٢٠١٢. الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة. الأردن: دار الراية، ص١٣٣.

[٦] سليمان الطماوي. ١٩٩٦. السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي(دراسة مقارنة). لبنان: دار الفكر العربي ،ط٥، ص ٧. ٦٢.

متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتنفيذ برنامج سياسي معين".[٧] وعرّف المشرّع الليبي الحزب بأنه: "هو كل تنظيم سياسي، يتألف باتفاق بين جماعة من الليبيين، يؤسس وفقاً لأحكام هذا القانون، ويدير نشاطه بشكل علني بالوسائل السلمية والديمقراطية بهدف المساهمة في الحياة السياسية، لتحقيق برامج محددة ومعلنة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقصد المشاركة في مسؤوليات الحكم وتداول السلطة وفقاً لقانون الانتخابات العامة".[٨]

ومن خلال ماتقدم لتعريف الحزب السياسي اصطلاحاً أنه يوجد، تعريف جامع ومانع لأنه يتم تعريفه حسب الظروف التي يوجد فيها لحزب وهي متغيرة ومتطورة ؛ ورغم ذلك ترى الباحثة بأنه يمكن تعريف الحزب السياسي اصطلاحاً تعريفا نسبياً يقوم على بعض الخصائص وهو (مجموعة الأفراد، والاستمرارية في التنظيم، والإطار الفكري، وهدف الحزب في السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها، وحصول الحزب على مساندة شعبية).

المطلب الثاني: مراحل نشأة الأحزاب السياسية

لقد مرت نشأة الأحزاب السياسية بعدة مراحل مختلفة، وكل مرحلة تختلف عن الآخر فمرحلة الاستعمارية تختلف عن مرحلة الملك ادريس السنوسي كما أن مرحلة نظام معمر القذافي تختلف عن مرحلة ما بعد ثورة ١٧ فبراير٢٠١١م التي نشأة فيها عندما منح قانون الأحزاب السياسية لأول مرة حق تأسيس الأحزاب فقد تم إنشاء عدة أحزاب سياسية في ليبيا.

أولاً : مراحل نشأة الأحزاب السياسية في الفترة السابقة لثورة ١٧فبراير ٢٠١١م

لقد مرت هذه لمرحلة بثلاثة مراحل أهمها:

أ. المرحلة الإستعمارية[٩]: وبتحديد في فترة الإدارة العسكرية البريطانية خلال الفترة (١٩٤٣-١٩٥١). فمنذ انتهاء الاستعمار الايطالي وسيطرة الحلفاء على ليبيا ١٩٤٣، نشطت القوى السياسية في العمل في كل من إقليم برقة وطرابلس وفزان فقد نشأة الأحزاب السياسية من أجل الوصول إلي ليبيا موحدة وأهم هذه الأحزاب حزب المؤتمر الوطني وحزب جمعية عمر لمختار.

ب. المرحلة الملكية: لقد منح الملك ادريس السنوسي الأحزاب السياسية بالقبول في بداية الاستقلال ١٩٥١م؛ والسبب في ذلك بحيث ساهمت الحركة السنوسية في نشأة ودعم أحزاب عديدة على قاعدة القبول بالإمارة السنوسية ولم يكن مستوى الاعتراف المؤسسي بها لأن الملك إدريس ليس لديه ميل نحو

[٧] قانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٢ م، نص المادة (٢) ، ص١.

[٨] دستور المملكة الليبية المتحدة الصادر في ٧ أكتوبر ١٩٥١، نص المادة ٢٦، ص١٠٢.

[٩] يراجع في ذلك مقالة الكاتب المغربي بشير. زاهي. ٢٠١٣م. المشهد السياسي الليبي صعود قوى. المصدر الجزيرة للدراسات.

إنشاء مجتمع سياسي وبناء دولة المؤسسات، فقام فحل في تموز١٩٥١جمعية عمر المختار إثر أحداث بنغازي في ١٩٥١/٧/٨م والنادي الأهلي الرياضي التابع لها وإغلاق مركزها العام في بنغازي وفرعها في درنة في ٢٠ يوليو/تموز ١٩٥٠، بذريعة قيام أنصار الجمعية بمظاهرة دون ترخيص رسمي وقيامهم بأعمال شغب. أما حزب المؤتمر الوطني في طرابلس فقد تم حله عقب الاضطرابات التي صاحبت أول انتخابات تشريعية بعد الاستقلال عام ١٩٥٢، ورفض نتائج الانتخابات.[١٠]

برغم من أنه تم الإشارة إلى ضرورة إنشاء قانون الأحزاب السياسية في الدستور الليبي الذي أصدرته الجمعية الوطنية في ٧ أكتوبر ١٩٥١م، حيث أشار نص المادة (٢٦) بأن: "حق تكوين الجمعيات السلمية مكفول، وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون" ولكن لم يصدر قانون الأحزاب الذي أشار إليه الدستور في المادة (٢٦) وألغى الملك إدريس الأحزاب السياسية بقرار سياسي وليس بقانون دستوري.

ونتيجة لذلك لم تستمر الأحزاب السياسية في عهد الملك لأن الهدف من إنشائها كان الحصول على استقلال ليبيا فقط فما أن تحقق هذا الهدف حتى انتفى الغرض من وجودها، وإضافة إلى تلك الأوضاع الاقتصادية السيئة التي كانت تمر بها البلاد بعد الاستقلال ونتيجة لظروف السياسية التي عاشها الملك ادريس في مصر وما كانت عليه الأحزاب من فساد وعدم قبول شعبي في مصر الشقيقة كما أن الغرض كما كان المحرك الرئيسي للأحزاب كان الزعماء المنتمين في الغالب إلى أسر مرموقة ومعروفة ،والتي انضوت لاحقا تحت مظلة الحكومة وتركت العمل الحزبي خاصة ولم تعد تحظى إلا بتأييد ودعم فئة قليلة من الشعب، ونتيجة لتلك الأسباب السابقة حظر الملك إدريس الأحزاب السياسية.[١١] مما خلق فراغ سياسي وغياب المؤسسات المدنية في عهده (١٩٥١-١٩٦٩). وساعد هذا الفراغ نظام القذافي على الانقلاب على نظام الملك إدريس في سنة ١٩٦٩م.

ج. مرحلة ثورة الفاتح من سبتمبر: لقد رفض نظام القذافي بعد انقلابه على نظام ملك ادريس سنة ١٩٦٩م، وجود الأحزاب السياسية واستهدف الكتاب الأخضر الحزبية والتمثيل النيابي كظواهر تعبير سياسي مؤسساتي ،فمقولة لا نيابة عن الشعب والتمثيل تدجيل، والأحزاب إجهاض للديمقراطية.[١٢]

كل هذه المقولات ترفض وجود الأحزاب بعنف ، وقد بدأت عملية القمع بصدور قانون تجريم الحزبية عام ١٩٧٢م الذي جعل تشكيل أو الانضمام إلى الأحزاب وتنظيمات سياسية جريمة عقوبتها

---

[١٠] مهدى جرادات. ٢٠١٠م. الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي. دار أسامة لنشر. عمان، الأردن: الطبعة الأولى، ص٢٥٠.

[١١] إبراهيم على عون. ٢٠١٤. الهيئات والأحزاب السياسية ودورها في قضايا الاستقلال والوحدة (١٩٤٣-١٩٥٣)، الأكاديمية الليبية. مصراته.

[١٢] يراجع في ذلك، معمر القذافي، مقولات الكتاب الأخضر، الركن السياسي.

الإعدام واستمرت عمليات القمع والاعتقالات والإعدامات التي طالت المثقفين والناشطين سياسياً داخل ليبيا وخارجها خلال سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين؛ واستمر النظام السابق استخدمت مقولات الكتاب الأخضر من طرف بعض أجهزة السلطة كأداة إمعان في سد أبواب المعارضة السلمية خاصة مع تبني "أن الأحزاب يمكن شراؤها أو ارتشاؤها من الداخل أو الخارج، حتى أصبح كل معارض عميل للخارج، في الخطاب الإيديولوجي للسلطة".[١٣] كما أدى بروز سيف الإسلام القذافي ودعوته منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لإدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والدستورية إلى انقسام المعارضين للنظام في الداخل والخارج. وفشل سيف القذافي بسبب رفض نظام الحكم دعم عديد من الإصلاحات ومع استمرار رفضه لمخالفينه في الفكر ومعارضيه ورفضه للأحزاب السياسية سبب من أسباب قيام ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١.

ثانياً: مرحلة تطور الأحزاب السياسية في الفترة اللاحقة لثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م

كانت الأحزاب السياسية في ليبيا مغيبة طيلة العقود الأربع الماضية التي استمر فيها القمع السياسي ورفض إنشاء أحزاب سياسيةمن قبل نظام حكم الفرد السابق ؛ فبنجاح ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م التي إسقاط فيها نظام القذافي، فلقد اعتمد رسمياً المجلس الوطني الانتقالي التشريعات المتعلقة برفع القيود التي تجرّم تشكيل الكيانات السياسية، وذلك في ٤ يناير ٢٠١٢م. فلقد نص الإعلان الدستوري الصادر في ٣ أغسطس ٢٠١١م في المادة (١٥) على أنه: "تكفل الدولة حرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات وسائر منظمات المجتمع المدني، ويصدر قانون بتنظيمها، ولا يجوز إنشاء جمعيات سرية أو مسلحة أو مخالفة لنظام العام أو الآداب العامة، وغيرها مما يضر بالدولة أو وحدة تراب الوطن".[١٤]

وقبيل الانتخابات بنحو شهرين، أصدر المؤتمر الوطني العام قانون ينظم تشكيل عضوية وأنشطة الأحزاب السياسية، وهو أول قانون ينظم الأحزاب السياسية برقم ٢٩ لسنة ٢٠١٢م.[١٥] وأصدر قانون أخر يحدد بعض الضوابط ويضع بعض القيود على الأحزاب وهو القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٢م بشأن ضوابط الكيانات السياسية. وإصدار هذه القوانين- من منظور هذه الدراسة- يعتبر مهم ومشروع من الناحية القانونية، لأن الإعلان الدستوري نصّ على ضرورة إصدارها في المادة (١٥) المذكورة آنفاً. ونلاحظ أن الأحزاب السياسية تعتبر حديثة النشأة في ليبيا برغم ذكر لفظ الأحزاب السياسية في الإعلان الدستوري أكثر من مرة وذلك لأهمية الأحزاب في المرحلة الانتقالية التي تمر بها ليبيا. فلقد نص المشرع الليبي على حق نشأة وانضمام المشرع على الأطر الدستوري والقانوني بذلك فلأحزاب من ناحية قانونية نشأتها مشروعة.

---

[١٣] مجلة. المجد، العدد ٤٧٤، ٤/٧/٢٠٠٥.

[١٤] الإعلان الدستوري الليبي الصادر في ٨ أغسطس.٢٠١١ م.

[١٥] لمزيد من نصوص المواد انظر قانون ٢٩ لسنة ٢٠١٢ بشأن تنظيم الأحزاب السياسية.

المبحث الثاني : الأحزاب السياسية واستقلاليتها عن المؤسسة العسكرية

يقصد باستقلالية الأحزاب السياسية عن المؤسسة العسكرية "درجة خضوع التنظيم الحزبي للمؤسسة العسكرية وتنفيذه لتعليماتها، وعدم قدرته على فرض إرادته عليها أو العكس".[١٦] فلقد نص المشرع الليبي في صلب القانون بأنه يُحظر على المؤسسة العسكرية أن تنشئ أو تنظم أو تنتمي إلى الأحزاب السياسية. وفيما يلي سوف نتناول مدى استقلالية الأحزاب السياسية عن هذه المؤسسة أو عدم استقلاليتها، وذلك على سبيل المثال وليس الحصر ووفقا لنصوص القانون الليبي في الفترة السابقة واللاحقة لثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية في الفترة السابقة لثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م

كان حكم القذافي (من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠١١م) يرفض وجود الأحزاب السياسية واستهدف الكتاب الأخضر الحزبية، بعديد من المقولات والأحزاب إجهاض للديمقراطية كل هذه المقولات ترفض وجود الأحزاب بعنف، وقد بدأت عملية القمع بصدور قانون تجريم الحزبية عام ١٩٧٢م الذي" يجرّم إنشاء الأحزاب والتنظيمات السياسية والانضمام إليها ويعاقب على ذلك بعقوبة الإعدام".[١٧]

وفي عام ١٩٧٣م وبعد إعلان الثورة الشعبية، تم إلقاء القبض على المئات من المثقفين من مختلف التيارات والاتجاهات الإسلامية والقومية واليسارية. ولم يعد هناك مكان في المشهد السياسي إلا للتنظيمات التي خلقها النظام مثل الاتحاد الاشتراكي العربي وحركة اللجان الثورية وغيرها. واستمرت عمليات القمع والاعتقالات والإعدامات التي طالت المثقفين والناشطين سياسياً داخل ليبيا وخارجها خلال سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وبدأت عمليات القمع بالتخلص من العناصر المناوئة في القوات المسلحة في الأعوام (١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧٥)، ثم امتدت إلى القطاع الطلابي عامي (١٩٧٦، ١٩٧٧)، وإلى المثقفين عام (١٩٧٨)، وإلى المعارضة الخارجية في الثمانينيات، إلى جانب المواجهات المسلحة مع الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة خلال النصف الأول من التسعينيات ، وإلقاء القبض على مجموعات من المنتمين للإخوان المسلمين عام ١٩٩٨.[١٨]

وأهم هذه الشخصيات التي كانت معارضة لنظام القذافي (على الصلابي وعبد الحكيم بلحاج) والزج بهم في السجون ، واستمر النظام السابق في عدائه الصريح لأية محاولات لتأسيس تنظيمات سياسية تتبنى أفكاراً وتوجهات تتعارض مع أفكاره وتوجهاته حتى أصبح كل معارض عميل للخارج في الخطاب

---

[١٦] بلقيس أحمد منصور. ٢٠٠٤. الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دراسة مقارنة على اليمن وبلاد أخرى. جامعة صنعاء، مكتبة مدبولي ص١٥٤.

[١٧] يراجع في ذلك، معمر القذافي، مقولات الكتاب الأخضر، الركن السياسي.

[١٨] يراجع في ذلك مقالة الكاتب، زاهي بشير المغيربي، المشهد السياسي الليبي صعود قوى المصدر الجزيرة للدراسات.٢٠١٣ مسارات.

الإيديولوجي للسلطة".[١٩] إلا أنه شهدت ليبيا في الفترة الأخيرة انفتاحا على المعارضة في الخارج حيث عاد المعارض الليبي البارز "بشير الرابطي " إلى بلاده بعد "٢٥" عام من نشاطه المناوئ لنظام حكم الزعيم الليبي معمر القذافي ، ويذكر الرابطي كان يتزعم التنظيم الوطني للإصلاح، ولهذا فإن المرحلة المقبلة ستشهد المزيد من عودة المعارضين الذين يعيشون في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية.

واستمرت المعارضة لنظام القذافي ،فقد كان نظام حكم الفرد هو السائد، وكان يحارب كل من يحاول أو ينشئ أي حزب ويقوم بإبدتهم وملاحقتهم في داخل البلاد وخارجها. ويمكن القول أنه لاوجود للأحزاب السياسية ولا للجيش في عهد الطاغية، فقد قرر القذافي حل الجيش تحت مسمى (الشعب المسلح)، حيث يتم تدريب الشعب على استخدام السلاح ولكن يظل السلاح ومخازنه تحت سيطرة وهيمنة النظام وحراسة الموالين له من الميليشيات وقوات الأمن الخاصة التي يرأسها أبناؤه أو أفراد قبيلته، وذلك على حساب الجيش الرسمي للبلاد.[٢٠] أي أن نظام القذافي قام بحل الجيش النظامي وذلك خوفا من الانقلاب عليه، وأسس بدل الجيش كتائب ومليشيات مسلحة منحت ولائها للنظام وليس للوطن والمواطن.

وأهم هذه الكتائب كان يدار من خلال وحدات مختلفة مثل لواء خميس (رسميًا اللواء الثاني والثلاثين)، واللواء السابع والسبعين، ووحدات مختلفة يقودها أبناء القذافي (المعتصم والساعدي). وقد أُبقي على الجيش الوطني ضعيفًا لصالح هذه الوحدات لتجنّب خطر وقوع انقلاب، وبالتالي يمكن القول إنه لا وجود للأحزاب السياسية ولا للجيش موحد في هذه الفترة، وإنما توجد مجرد وحدات عسكرية تشمل الكتائب والقوات الخاصة التي تحمي القذافي وأبنائه فقط، وقد ساهمت هذه المؤسسات العسكرية على الاعتداء على أبنائها عند اندلع ثورة ١٧ فبرير ٢٠١١م وهذا مايسمي بعسكرة الدولة بحيث كان هدف هذه المؤسسات حماية نظام حكم معمر القذافي وأبنائه لذلك نستنتج عدم وجد أحزابسياسية في هذه لفترة لإستمرار نظام الحكم في رفض الأحزاب وتعنيف معارضه وذلك من خلال لمؤسسة العسكرية.

ثانياً: الأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية بعد ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م

أما بعد ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م، فلم يكن هناك جيش قوي في ليبيا، وإنما وجد انتشار للقوات الخاصة لحفظ الأمن بالإضافة إلى وجود مليشيات مسلحة وكتائب مسلحة ومجلس قيادة الثوار والمعسكر الثوري بالمعسكر الثوري (هو ذلك التجمع الذي يضم عناصر متباينة لا تمثل، حتى الآن، أية قوة سياسية وطنية واحدة. وقد تحول عدد قليل من قادة وأفراد الكتائب الذين يدعون أنهم الثوار إلى السياسة المدنية، وإن كان

[١٩] مهدى جرادات، ٢٠١٠م. الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي. دار أسامة لنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ، ص ٢٥١.

[٢٠] تقرير المؤتمر، نظرة نقدية في ثورات عام ٢٠١١ في شمال أفريقيا وتداعياتها، معهد الدراسات الامنية (ISS) تم النشر لأول مرة عن طريق معهد الدراسات الأمنية، جنوب أفريقيا: www.issafrica.org.

تمثيلهم في المؤتمر الوطني العام ضعيفا، فيما يظل العديد منهم في المؤسسات العسكرية والأمنية الجديدة، سعياً وراء نفوذ في المستقبل، بخاصة في القطاع الأمني، أو ينتظرون الاستفادة من التسريح أو الاندماج في الوظائف المدنية .ولكن من المتوقع أن منهم من سيتغلغل بشكل متزايد في السياسة، مما سيتسبب في المزيد من التغييرات في المشهد السياسي العام).[٢١]

وبعض هذه التشكيلات تتبع جهة معينة وبعضها مستقلة، وقد تكونت نتيجة لانتشار السلاح بعد ثورة ١٧ فبراير. وبالتالي فلا يوجد جيش موحد في ليبيا في وقتنا الحالي، وتدخل هذه التشكيلات (المليشيات المسلحة، والكتائب المسلحة، ولواء الدروع، ولواء القعقاع، والمعسكر الثوري) ضمن منظومة المؤسسة العسكرية. ولقد نص المشرع الليبي في العديد من النصوص الدستورية وفي العديد من القوانين على ضرورة استقلال الأحزاب عن المؤسسة العسكرية وعدم انضمام أو إنشاء حزب سياسي من قبل أعضاء الجيش. فقد نص الإعلان الدستوري الصادر في ٢٠١١م في المادة (١٥) "تكفل الدولة حرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات وسائر منظمات المجتمع المدني، ويصدر قانون بتنظيمها، ولا يجوز إنشاء جمعيات سرية أو مسلحة أو مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة، وغيرها مما يضر بالدولة أو وحدة تراب الوطن".[٢٢]

كما نص في القانون ٢٩ لسنة ٢٠١٢ بشأن تنظيم الأحزاب السياسية في المادة (٦) "يحظر على منتسبي الهيئات العسكرية والهيئات المدنية النظامية وأعضاء الهيئات القضائية الانتماء إلى أي حزب سياسي". كما نص في المادة (٩) من نفس القانون في الفقرة (١) "يحظر على الحزب إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية أو المساعدة في إقامتها".[٢٣]

وبالتالي نلاحظ مما سبق بيانه أن المشرع الليبي وفقاً للمادة (١٥) أعطى الحق لكل مواطن ليبي في تشكيل أو إنشاء أو الانضمام للأحزاب السياسية أو تأسيس الجمعيات بشرط ألا تكون مسلحة أو سرية، بينما حظر المشرع على منتسبي الهيئات العسكرية (أفراد الجيش) إنشاء الأحزاب السياسية في صلب القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٢م، والقانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٢م بشان تنظيم الأحزاب السياسية. وأما من الناحية الواقعية ، ترى الباحثة أن الأحزاب السياسية غير مستقلة عن المؤسسة العسكرية خلافاً لنصوص الدستور والقوانين التي سبق ذكرها.

فأفراد المليشيات والكتائب وأفراد المعسكر الثوري لهم دور كبير في الحياة السياسية الحزبية، فهم يمارسون حق الترشيح للانتخابات وحق الانضمام أو إنشاء أحزاب سياسية. فعندما ظهرت التجاذبات السياسية داخل "المؤتمر الوطني" على سبيل المثال، ارتبطت الأحزاب السياسية في البلاد بكتائب مسلحة،

---

[٢١] مسارات خاطئة في الثورة الليبية، مقالة في الوسط، العدد ٧٨، الثانية، السنة الثانية، الموقع الإلكتروني: www.alwasat.ly

[٢٢] الإعلان الدستوري الإعلان الدستوري الليبي الصادر في ٨ أغسطس.٢٠١١م.

[٢٣] من التفاصيل.القانون رقم ٢٩.لسنة ٢٠١٢ بشأن تنظيم الأحزاب السياسية؛ القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٣ بشأن ضوابط الكيانات السياسية.

كانت قد دعمتها بالسلاح والمال إبّان العمل المسلح للثورة عام ٢٠١١م. فقد ارتبط حزب العدالة والبناء بـ "لواء الدروع" الموزّع على أكثر من مدينة في ليبيا، أبرزها بنغازي ومصراته، وهو من أقوى الألوية العسكرية في البلاد. وبعد أن تصاعدت المواقف السياسية التي انتهت بالإعلان عن نتائج الانتخابات البرلمانية الثانية نهاية يوليو/ تموز ٢٠١٤م، ونتجت خلافات حول تلك النتائج، انطلقت عملية فجر ليبيا منذ أغسطس/ من العام نفسه واستمرت لعدة أشهر.

وخلال اشتداد القتال في بنغازي، ظهر اللواء المتقاعد خليفة حفتر على رأس عملية عسكرية أطلق عليها مسمى "عملية الكرامة" في مايو/ أيار ٢٠١٤، فهرب أغلب أعضاء البرلمان إلى طبرق، متكأً سياسياً لشرعنة عمليته العسكرية، لينتهي المشهد إلى انقسام سياسي في البلاد بعودة "المؤتمر الوطني العام" إلى الواجهة السياسية في سبتمبر/ أيلول من العام نفسه، داعماً عملية "فجر ليبيا" ومعلناً بعد عودته بأيام عن حكومة إنقاذ وطني. كما أُنشئ حزب الوطن الإسلامي من قبل عبد الحكيم بلحاج (الرئيس السابق للمجلس العسكري في طرابلس والأمير السابق لجماعة القتال الإسلامية)، وارتبط هذا الحزب بالجماعة المقاتلة، وكذلك ارتباط حزب التحالف الوطني بكتيبة القعقاع. وارتبط حزب القمة كذلك بالمؤسسة العسكرية، وقد أنشئ حزب القمة من قبل عبد الله ناكر الذي تعايش مع مجلس قيادة الثورة في طرابلس بصعوبة، والذي إدعى أن لديه أكثر من ٢٠ ألف مقاتل وكان في خصام وصراع مستمر مع رئيس المجلس العسكري في طرابلس (عبد الحكيم بلحاج)، مما أدى إلى فوز كتائب الزنتان ومصراته على عبد الحكيم بالحاج لتفوقهم في العتاد والعدة العسكرية.[٢٤]

ونلاحظ أن ارتباط الأحزاب بالكتائب والمليشيات وبالقوة والسلاح، أدى إلى تدخل الكتائب والمليشيات في الحياة السياسية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك (قانون العزل السياسي).[٢٥] فقد صدر هذا القانون نتيجة ضغط هذه القوى العسكرية (الكتائب والمليشيات) على المؤتمر الوطني الليبي العام (البرلمان)، حيث تم التصويت على قانون العزل السياسي بشبه إجماع في ٥ مايو/أيار٢٠١٣م.

وقد تولى هذا القانون ضبط وتقييد المسؤوليات والوظائف، حيث إن من تولى منصباً في عهد العقيد معمر القذافي يُمنع من تقلّد مناصب قيادية في مؤسسات الدولة الليبية الجديدة لمدة عشر سنوات. وتم وفقاً لهذا القانون استبعاد رئيس المؤتمر الوطني محمد المقريف، وهو رئيس حزب الجبهة الوطنية الذي قام بتقديم استقالته لشموله قانون العزل السياسي. وكما تم عزل رئيس حزب التحالف والقوى الوطنية (محمود جبريل) من رئاسة الوزراء، وقد كان عزل رئيس حزب التحالف نتيجة ضغط القوة المسلحة وتدخلها في الحياة السياسية الذي نتج عنه إصدار قانون العزل السياسي المذكور آنفاً ما تقدم بيانه يؤكد عدم استقلالية الأحزاب السياسية

[٢٤] مقالة. الربيع العربي. ٢٠١٣. ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات. الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ،الطبعة العربية الاولى ،تموز، ص١٢٠.

[٢٥] انظر قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٣ في شأن العزل السياسي و الإداري ،صدر في طرابلس ، المؤتمر الوطني العام.

عن المؤسسة العسكرية، ويؤكد أن نصوص القانون الليبي التي تحظر تدخل أعضاء المؤسسة العسكرية أو شبه العسكرية في إنشاء الأحزاب السياسية أو الانضمام إليها لم تلتزم بهذا الحظر بعض الأحزاب السياسية. لذلك يمكن- من منظور هذه الدراسة- الطعن بعدم دستورية أي قرار تتخذه الأحزاب السياسية، وذلك لمخالفتها لنصوص الدستور والقوانين، وكما ينبغي فرض عقوبات رادعة لمن يخالف نصوص الدستور الليبي والقوانين الليبية.

الخاتمة

فبعد أن من الله تعالى علينا بإتمام هذه الدراسة فإننا استخلصنا مجموعة من النتائج والتوصيات.

النتائج

١. لا يوجد تعريف جامع ومانع للأحزاب السياسية من قبل الفقه، ولأجل تعريف الحزب تعريفاً دقيقاً يجب يكون التعريف مسبوقاً بتحديد العصر والوسط الاجتماعي والسياسي الذي يعيش فيه الفقه.
٢. كان الهدف من نشأة الأحزاب السياسية في عهد الملك إدريس هو الحصول على استقلال البلاد من الاستعمار.
٣. كان نظام القذافي يرفض الأحزاب السياسية بعنف ووضع لها عقوبات تصل إلى الإعدام، وكان يحارب كل من يحاول أو ينشئ أي حزب ويقوم بملاحقتهم داخل البلاد وخارجها وإبادتهم.
٤. تعتبر الأحزاب في ليبيا حديثة النشأة، وذلك بعد استمرار أكثر من أربعة عقود من رفض الأحزاب ومحاربتها والقانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٢م يعتبر أول قانون يتم فيه تعريف الأحزاب وتنظيمها.
٥. إن المؤسسة العسكرية في ليبيا تشتمل على الكتائب، الثوار، المليشيات المسلحة، لواء الدروع، لواء القعقاع، والمعسكر الثوري، وهذا ما يؤكد أن ليبيا بعد ثورة ١٧ فبراير لا يوجد بها جيش موحد.
٦. إن الأحزاب السياسية في ليبيا تعتبر مستقلة عن المؤسسة العسكرية من الناحيةا القانونية، وذلك وفقاً لنصوص الإعلان الدستوري الليبي الصادر في ٢٠١١/٨/٣م، ووفقاً للنصوص عديد من القانونية التي تحظر على أعضاء الهيئات العسكرية إنشاء الأحزاب السياسية أو الانضمام إليها، وفقاً لنصوص القانونية التي تضع قيوداً وتمنع الأحزاب السياسية من الانضمام إلى المؤسسات العسكرية وشبه العسكرية.
٧. ظهور التجاذبات السياسية داخل "المؤتمر الوطني"، كان سبباً لارتباط الأحزاب السياسية في البلاد بالكتائب المسلحة، وكانت قد دعمتها بالسلاح والمال إبّان العمل المسلح لثورة ٢٠١١م.
٨. تبين من خلال هذه الدراسة أن بعض من قادة وأفراد الكتائب والمليشيات المسلحة والمعسكر الثوري يمارسون حقوقهم في الانتخابات وفي الترشيح مثل أي مواطن عادي، بينما يحظر القانون هذه الفئات

جميعاً عن ممارسة هذه الحقوق لتبعيتها للمؤسسة العسكرية. وذلك يؤكد على أن الأحزاب السياسية من الناحية الواقعية غير مستقلة عن المؤسسة العسكرية.

٩. ارتباط بعض الأحزاب السياسية في ليبيا بالمؤسسة العسكرية يؤكد عدم استقلالها. وقد تبين من خلال هذه الدراسة ارتباط بعض الأحزاب وهي حزب العدالة والبناء" بلواء الدروع" الموزّع على أكثر من مدينة في ليبيا أبرزها بنغازي ومصراته، وارتباط حزب الوطن الاسلامي بالجماعة المقاتلة الذي يرأسها عبد الحكيم بلحاج الرئيس السابق للمجلس العسكري في طرابلس في أثناء أحداث ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م والأمير السابق لجماعة القتال الإسلامية في عهد النظام السابق معمر القذافي .

١٠. عدم استقلال الأحزاب السياسية وارتباطها بالكتائب والمليشيات المسلحة والمعسكر الثوري ولواء الدروع ولواء القعقاع، أدى إلى تدخل هذه المؤسسات في شؤن الحياة السياسية. وكانت لها أثر ذلك إصدار قانون العزل السياسي نتيجة ضغط القوة المسلحة، وتم تنفيذ قانون العزل السياسي بقوة السلاح على بعض قادة الأحزاب السياسية، وتم عزلهم من تولي أي وظيفة في شؤون الدولة .

١١. إن عدم استقلال بعض الأحزاب السياسية عن المؤسسة العسكرية من ناحية واقعية يؤثر على الانتقال السلمي لسلطة في ليبيا ويعتبر سبب في طول المرحلة الانتقالية وزيادة الانقسامات الصراعات السياسية بين قادة الأحزاب السياسية على عديد من المناصب السيادية والإدارية في ليبيا.

١٢. أن القوانين التي تحظر تدخل أعضاء المؤسسة العسكرية أو شبه العسكرية في إنشاء الأحزاب السياسية أو الانضمام إليها غير معمول بها ولم تلتزم بها بعض الأحزاب السياسية ولم تكن سوء حبراً على ورق لم يتعدى مداها مدى الورق الذي كتبت فيه.

التوصيات

١. تؤكد هذه الدراسة على ضرورة العمل على أن تكون الأحزاب السياسية مستقلة عن المؤسسة العسكرية وشبه العسكرية من الناحية الواقعية ، وذلك لتكون متوافقة مع نصوص الدستور والقوانين، ولكي يتم التداول السلمي للسلطة وبناء دولة مدنية عمادها الأحزاب السياسية، ولكي لا تتحول الدولة من دولة مدنية إلى دولة عسكرية أو ماتسمي (بعسكرة الدولة).

٢. تشدد هذه الدراسة على أهمية استقلال الأحزاب السياسية عن المؤسسة العسكرية لاعتبارات أمنية تمنع أعضاء الجيش الوطني من تأسيس الأحزاب أو الانضمام إليها، ولاعتبارات تتعلق بالمصلحة الوطنية العليا، وهذا يعتبر نظاما مألوفاً في معظم البلدان الديمقراطية.

٣. تقترح هذه الدراسة امكانية الطعن بعدم دستورية القرارات الصادرة عن بعض أعضاء الأحزاب السياسية التي لها ارتباط بالمؤسسة العسكرية، وذلك لمخالفتها نصوص الدستور والقوانين المنظمة للأحزاب السياسية.

٤. توصي هذه الدراسة بوضع عقوبات رادعة لبعض الأحزاب السياسية المرتبطة بالمؤسسة العسكرية والمخالفة لنصوص مواد الإعلان الدستوري والقوانين التي تنظم تكوين الأحزاب السياسية والانتماء إليها.

المراجع

إبراهيم على عون. ٢٠١٤. الهيئات والأحزاب السياسية ودورها في قضايا الاستقلال والوحدة (١٩٤٣-١٩٥٣). الأكاديمية الليبية- مصراته.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد. ٢٠١٠. لسان العرب .بيروت.

بلقيس أحمد منصور. ٢٠٠٤. الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دراسة مقارنة بين اليمن وبلاد أخرى. جامعة صنعاء، مكتبة مدبولي.

بوحنية قوى، ٢٠١٢ .الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة. الأردن: دار الراية لنشر.

تقرير المؤتمر. نظرة نقدية في ثورات عام ٢٠١١ في شمال أفريقيا وتداعياتها. معهد الدراسات الامنية (ISS). تم النشر لأول مرة عن طريق معهد الدراسات الأمنية، جنوب أفريقيا: www.issafrica.org.

الربيع العربي. ٢٠١٣. ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات. الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية.

ربيع، محمد محمود، وآخرون. ١٩٩٤ . موسوعة العلوم السياسية. الكويت: دار الوطن.

زاهي بشير المغيربي. ٢٠١٣. المشهد السياسي الليبي صعود قوى. المصدر الجزيرة للدراسات.

سليمان الطماوي. ١٩٩٦. السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي (دراسة مقارنة). لبنان: دار الفكر العربي، الطبعة الخامسة.

كامل زهيري. د.ت. موسوعة الهلال الاشتراكية. نقلاا عن فتح الله خضر، طارق. ١٩٨٠ . دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي (دراسات مقارنة). لبنان: د.ن.

مجلة. المجد، العدد٤٧٤، ٤/٧/٢٠٠٥.

مسارات خاطئة في الثورة الليبية. مقالة في الوسط. العدد ٧٨ (٢)، السنة الثانية، الموقع الإلكتروني: www.alwasat.ly

معمر القذافي. د.ت. مقولات الكتاب الأخضر، الركن السياسي. د.ن: د.م.

المقري، أحمد بن محمد على الفيومى. د.ت. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي. بيروت: المكتبة العلمية.

مهدى جرادات. ٢٠١٠. الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي. عمان ،الأردن: دار أسامة لنشر.

قائمة التشريعات والقوانين

الإعلان الدستوري الليبي المؤقت الصادر في ٨ أغسطس ٢٠١١. طرابلس: المجلس الوطني الانتقالي . ليبيا.

دستور المملكة الليبية المتحدة الصادر في ٧ أكتوبر ١٩٥١، نص المادة ٢٦.

القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٣ في شأن العزل السياسي و الإداري. صدر في طرابلس. المؤتمر الوطني العام. الجريدة الرسمية، العدد ٦.

القانون ٢٩ لسنة ٢٠١٢م بشأن تنظيم الأحزاب السياسية. المجلس الوطني الانتقالي المؤقت– ليبيا. صدر في طرابلس بتاريخ ٢/مايو ٢٠١٢م.

REFERENCES

Balqis, Ahmad Mansur. 2004. Al-Ahzab Al-Siyasiyyah Wa Al-Tahawul Al-Dimuqratiyy, Dirasah Muqaranah Bayna Al-Yaman Wa Bilad Ukhra. Jami'ah San'a', Maktabah Madbuliyy.

Buhniyyah, Qawa. 2012. *Al-Intikhabat Wa 'Amaliyyah Al-Tahawwul Al-Dimuqratiyy Fi Al-Khibrah Al-'Arabiyyah Al-Mu'asirah.* Al-Urdun: Dar Al-Rayah Li Nashr.

Ibn Manzur, Abu Al-Fadl Jamal Al-Din Muhammad. 2010. *Lisan Al-'Arab*. Bayrut.

Ibrahim, 'Aliyy, 'Awn. 2014. Al-Hay'ah Wa Al-Ahzab Al-Siyasiyyah Wa-Dawruha Fi Qadaya Al-Istiqlal Wa Al-Wahdah (1943-1953). Al-Akadimiyyah Al-Libiyyah-Misratih.

Kamal Zuhayriyy. *Mawsu'ah Al-Hilal Al-Ishtirakiyyah*. Naqlan 'An Fathullah Khadr, Tariq. 1980. "Dawr Al-Ahzab Al-Siyasiyyah Fi Zilli Al-Nizam Al-Niyabiyy (Dirasat Muqaranah)". Lubnan: n.pb.

Mahdiyy, Jaradat, 2010. *Al-Ahzab Wa Al-Harakat Al-Siyasiyyah Fi Al-Watan Al-'Arabiyy*. 'Amman, Al-Urdun: Dar Usamah Li Nashr.

Majallah. *Al-Majd*. Al-'Adad 474, 4/7/2005.

Mu'ammar Al-Ghadafiyy. N.d. *Maqulat Al-Kitab Al-Akhdar, Al-Rukn Al-Siyasiyy*. n.p: n.pb.

Al-Muqriyy, Ahmad Bin Muhammad 'Aliyy Al-Fayumiyy. n.d. *Al-Misbah Al-Munir Fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir Li Al-Rafi'iyy*. Bayrut: Al-Maktabah Al-'Ilmiyyah.

Al-Rabi' Al-'Arabiyy. 2013. *Thawrat Al-Khalas Min Al-Istibdad Dirasah Halat.* Al-Shibkah Al-'Arabiyyah Li Dirasah Al-Dimaqratiyyah.

Rabi' Muhammad Mahmud, Wa Akharun. 1994. *Mawsu'ah Al-'Ulum Al-Siyasiyyah.* Al-Kuwayt: Dar Al-Watan.

Sulayman, Al-Tamawiyy. 1996. Al-Sultat Al-Thalathah Fi Al-Dasatir Al-'Arabiyyah Al-Mu'asirah Wafi Al-Fikr Al-Siyasiyy Al-Islamiyy (Dirasah Muqaranah). Lubnan: Dar Al-Fikr Al-'Arabiyy, Al-Taba'ah Al-Khamisah.

Zahiyy Bashir Al-Mughayrabiyy. 2013. *Al-Mashhad Al-Siyasiyy Al-Libiyy Su'ud Quwa.* Al-Masdar Al-Jazirah Li Al-Dirasat.

Law and Acts

Al-I'lan Al-Dusturiyy Al-Libiyy Al-Muaqqat Al-Sadir Fi 8 Aghustus 2011. Tarabulus: Al-Majlis Al-Wataniyy Al-Intiqaliyy-Libiyya.

Dustur Al-Mamlakah Al-Libiyyah Al-Mutahaddah Al-Sadir Fi 7 Oktober 1951, Nas Al-Madah 26.

Al-Qanun 29 Li Sanah 2012 Bi Sha'n Tanzim Al-Ahzab Al-Siyasiyyah. Al-Majlis Al-Wataniyy Al-Intiqaliyy Al-Muaqqat-Libiyya. Sadr Fi Tarabulus 2/5/2012.

Al-Qanun Raqm 13 Li Sanah 2013 Fi Sha'n Al-'Azl Al-Siyasiyy Wa Al-Idariyy. Sadr Fi Tarabulus. Al-Mu'tamar Al-Wataniyy Al-'Am. Al-Jaridah Al-Rasmiyyah, Al-'Adad 6.

Internet

Masarat Khati'ah Fi Thawrah Al-Libiyyah. *Maqalah Fi Al-Wasat*. Al-'Adad 78 (2), Al-Sanah Al-Thaniyyah, Al-Mawqi' Al-Iliktruniyy: www.alwasat.ly

Taqrir Al-Mu'tamar. Nazrah Naqdiyyah Fi Thawrat 'Am 2011 Fi Shimal Afriqiyya Wa Tada'iyatiha, Ma'ahad Al-Dirasat Al-Amniyyah (ISS). Tamma Al-Nashr Li Awwal Marrah 'An Tariq Ma'ahad Al-Dirasat Al-Amniyyah, Janub Afriqiyya. www.issafrica.org.

إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.